

العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية" Factors affecting exchange rate under the floating system "Graphical study"

أ.د. شريف غياط

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة قالمة.

الجزائر

cghiat@yahoo.fr

د. جمال مساعدي¹

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة قالمة.

الجزائر

messaadia_djamel@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/04/06

تاريخ القبول: 2019/05/11

ملخص:

من خلال هذه الدراسة، تم التعرض إلى موضوع سعر الصرف حيث قمنا بالتعرض للجوانب والعوامل التي من شأنها التأثير في سعر الصرف، وذلك في ظل نظام سعر الصرف المعمور قد تم ذلك من خلال تحليل بيئة سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التعرض للإطار النظري لآلية تغير سعر الصرف في النظام المذكور سابقا، وقد تم تدعيم ذلك بدراسة بيانية تظهر وبشكل واضح نوع العلاقة التي تربط هذا الأخير أي سعر الصرف بـقيمة المتغيرات الاقتصادية، كل على حدة في ظل تثبيت بقية المتغيرات، وقد تم التوصل إلى أن، سعر الصرف يتأثر إيجابا بكل المعاملات التي من شأنها زيادة الطلب على العملة الوطنية في سوق العملات الأجنبية من غير المقيمين، ويتأثر سلبا بكل المعاملات التي من شأنها زيالطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، هذا في حالة ما إذا كان سعر الصرف المقصود متعلق بعملة الأساس، أما في حالة ما إذا كان سعر الصرف يتعلق بعملة التسعير فقد يكون العكس يتأثر إيجابا سعر الصرف بكل المعاملات التي من شأنها زيادة الطلب على العملة الوطنية في السوق الأجنبية للعملة من طرف المقيمين، ويتأثر سلبا بكل المعاملات التي من شأنها زيادة الطلب على العملة الوطنية من طرف الأجانب

كلمات مفتاحية: قيمة العملة؛ عملة التسعير؛ عملة الأساس؛ سعر الصرف؛ سعر الصرف المعمور

تصنيف JEL: F30، F31

Abstract:

Through this study, was exposed to the subject of exchange rate. Where we exposed the aspects and factors, which would affect the exchange rate, under the floating exchange rate system. might then This was done by analyzing the foreign exchange market environment. And thus exposure to the theoretical framework of the mechanism of exchange rate change in the system mentioned above, and this was supported by a graphical study, showing clearly the type of relationship between the exchange rate, the rest of the variables economics, each separately under the stabilization of the rest of the variables, has been To conclude that, the exchange rate is positively affected from all transactions, which will increase the demand from non-residents by the national currency, in the foreign exchange market, and adversely affected from all transactions, which will increase the demand from residents by foreign currency, In the event that the intended exchange rate relates to the base currency, and In the case of whether the exchange rate, relates to pricing currency it may be the opposite. So that the exchange rate is positively affected by all transactions that, will increase the demand from the residents party by foreign currency, in the foreign exchange market, negatively affected by all transactions, which will increase from the demand for foreigners by national currency.

Keywords: Currency value; Pricing currency; Base currency; exchange rate; floating exchange rate

JEL Classification Codes: F30, F31

¹ المرسل: جمال مساعدي، البريد الإلكتروني: messaadia_djamel@yahoo.com

مقدمة:

يعد سعر الصرف الوسيلة الوحيدة، التي يمكن من خلالها قياس حجم المبادلات التجارية والمالية لأي اقتصاد وطني مع العالم الخارجي . وذلك طالما كانت هذه المبادلات تتم بين دولتين تستعمل كل منهما عملة مختلفة عن الأخرى . ووفق هذا المعدل المعروف اصطلاحا بسعر الصرف ، يتم تبادل العملات وإتمام الصفقات بين أطراف من دولتين مختلفتين . ونظرا للدور المحوري المنوط بسعر الصرف فإنه يكتسي أهمية بالغة في رسم ووضع السياسات الاقتصادية .

حيث أنه ومع اتساع نطاق التجارة ووصولها إلى المستوى العالمي، تم الاهداء إلى خلق سوق يتم فيه ا شتيعي العملات، وهو ما أصطلح عليه بسوق العملات الأجنبية، ليختص بتسعير وخلق آلية يتم من خلالها تحويل العملات، والذي توسع نشاطه وأصبح وسط لامتهان المتاجرة في العملات بحد ذاتها، لأنها أصبحت سلعة في سوق العملات الأجنبية، تثمن هي الأخرى وقابلة للبيع والشراء، وتسعر وفق "آلية السوق"، ومن هذا المنطلق أو الأساس برز وظهر ما يسمى نظام سعر الصرف المعوم والذي يحتكم في تبديل العملات فيه إلى قوى العرض والطلب على زوج عملة طرفي العقد في التجارة الدولية، وبالتالي فقد يذهب تأثير سعر الصرف بعدة عوامل التي قد تؤثر على التعاقدات الدولية فيما يخص المبادلات التجارية خصوصا والمدفوعات الدولية عموما .

الإشكالية:

بناء على ما سبق ولأجل فهم آلية تسعير العملة، وذلك لتوقف طبيعة وحجم الصفقات الدولية على سعر الصرف تظهر الحاجة لطرح التساؤل الرئيس الآتي : كيف يتأثر سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف المعوم؟ وهل يمكن وضع تفسير بياني لتأثر سعر الصرف من خلال بعض العوامل يمكن الاعتماد عليها في ظل نظام الصرف المعوم؟

وحتى يتم تبسيط هذا الإشكال، بالإمكان صياغة أسئلة فرعية نوجزها فيما يأتي :

- ما هي العوامل التي يحتكم إليها سعر الصرف في ظل النظام المعوم؟
- ما هو نوع العلاقة الرابطة بين سعر الصرف وهذه العوامل؟
- هل يمكن وضع تحليل بياني لتأثر سعر الصرف ببقية العوامل التي تؤثر فيه؟

أهداف الدراسة:

يهدف من خلال هذه الدراسة إبراز العوامل الأكثر تأثيرا على سعر الصرف، في ظل نظام سعر الصرف المعوم، مع التركيز على شرح وتوضيح الكيفية التي تتم بها آلية التأثير في سعر الصرف . ومن جراء فهم تلك الآلية وفق منطق النظرية الاقتصادية، سيتم إعطاء مخطط بياني للظاهرة العامة، التي من المفترض

أن يأخذها المنحنى البياني لشرح الظاهرة، وهو ما سيساهم في تبسيط فهم العلاقة بين هذه العوامل ومؤثر سعر الصرف.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الموضوع، من الأهمية التي يشكلها سعر الصرف في تسوية المدفوعات الدولية . حيث أنه ونظرا للدور المهم الذي يلعبه هذا الأخير أي سعر الصرف، يولي اهتمام بالغ للعوامل، التي تؤثر عليه وتتحكم فيه من طرف رجال الاقتصاد . ولذلك تتجلى الحاجة إلى الفهم الجيد لنوع العلاقة الرابطة بين المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف.

كما تتمثل أهمية البحث أيضا، في محاولة سد الفراغ الذي يعانيه هذا الموضوع في الدراسات السابقة بالنسبة للتحليل البياني لموضوع سعر الصرف خصوصا.

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على التساؤل الرئيس وما تمحور عنه من أسئلة فرعية سابقة الذكر ، وبهدف إعطاء تفسير اقتصادي وتوضيح بياني للعلاقة بين سعر الصرف وكل عامل من تلك العوامل ، سيتم دراسة عامل واحد وتثبيت بقية العوامل. وبالتالي يمكن بناء الفرضية الرئيسية على النحو التالي : **في ظل نظام التعويم يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل، لكل عامل تأثيره الخاص .**

ولتبسيط الفرضية الرئيسية بالإمكان تبني الفرضيات الجزئية التالية:

- يتغير سعر الصرف استجابة لتغير أحد أو كل العوامل المؤثرة فيه في اتجاهين، إما طرديا أو عكسيا.
- يتم بيان علاقة تأثير سعر الصرف بأحد عوامل التأثير فيه ببيان عام يشرح اتجاه العلاقة الرابطة بين المتغيرين.

منهج وهيكل الدراسة:

لأجل دراسة الموضوع والوصول إلى الأهداف من وراء ذلك ، قد اعتمد الباحثان في إعداد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، لأجل دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة **بالعوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم** . حيث تم تبني إجراءات البحث العلمي ، فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل البحث وتفسيرها وفهمها، استنادا إلى ما تيسر من مراجع وبحوث ومواقع الويب كمصادر ثانوية، وجمع المعلومات من الدراسات الصادرة عن الندوات والمؤتمرات العلمية وكذا الإحصائيات والبيانات كمصادر أولية. وقد تم تدعيم الموضوع نظريا بدراسة بيانية، كمحاولة للتوضيح والفهم الجيد لاتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف.

ونظرا لأهمية الدراسة، ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات ، تم تقسيمها إلى ثلاث محاور، حيث نضمن المحور الأول: ماهية نظام سعر الصرف المعموم . فيما استعرض المحور الثاني: محددات سعر الصرف، بينما عالج المحور الثالث : التحليل البياني لتأثر سعر الصرف بأهم العوامل الاقتصادية في ظل نظام التعويم.

الدراسات السابقة:

- طويل بهاء الدين ، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج (M-F)، حيث تمت مناقشة فكرة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل من خلال تبني السياستين المالية والنقدية، في المدى الطويل رغم أن السياستين السابقتين تعلمان في المدى القصير، وقد تم اعتماد التحليل البياني لتوضيح انتقال المتغيرات من نقطة إلى أخرى، وهذا الأسلوب والتحليل فعال ومفيد جدا ويشرح الظاهرة التي يصعب وعيها دون التحليل البياني.
- أندريا فيلاسكو، أسعار الصرف في الأسواق الناشئة - التعويم نحو المستقبل - حيث تم التعرض في هذه الدراسة إلى البديل الأمثل الذي يمكن تبنيه كنظام لسعر الصرف بعد حدوث أزمة دول شرق آسيا، وتقف هذه الدراسة على الحلول التي يجسدها تبني نظام التعويم لمشكل الصدمات المالية وذلك لتوفره على المرونة، التي غابت في نظام الصرف الثابت . يضاف إلى ذلك استعراض السياسة النقدية التي يمكن تبنيها خاصة بالنسبة للدول الناشئة وكذا سياسة التخفيض المتدرج لسعر الصرف والتي تتأتى من جراء مزج نظام الصرف المرن مع نظام الصرف المعموم .
- أمحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، ومن خلال إشكاليته المتمثلة في التساؤل حول وجود علاقة بين التضخم المعبر عنه بالمخفيض الضمني للنتاج المحلي الإجمالي وكل من عرض النقود وسعر الصرف. وعلى افتراض وجود علاقة، فما هو اتجاهها؟ حيث قام بدراسة قياسية توصل من خلالها إلى أن هناك علاقة تأثير بين التضخم وعرض النقود كمتغيرات مستقلة بسعر الصرف كمتغير تابع، وكانت العلاقة طردية بين التضخم وسعر الصرف، وأيضا كانت العلاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف.

مجمل الدراسات السابقة تعرضت إلى موضوع سعر الصرف، ونظام الصرف المعموم، وتحدثت عن المفاضلة بين النظامين الثابت والمعموم، واستعرضت ايجابيات وسلبيات كل نظام، دون أن تحتوي على تحليل مفصل للمتغيرات، التي تؤثر وتتأثر بسعر الصرف في ظل نظام التعويم . فيما استعرضت دراسة واحدة تحليل بياني لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في بعضها البعض.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتركز على العوامل، التي تلعب دورا كبيرا في تحديد قيمة سعر الصرف في ظل نظام التعويم . وذلك ببلتعرض للتحليل البياني المبسط للعلاقة الرابطة بين سعر الصرف وتلك العوامل، وذلك بافتراض ثبات بقية العوامل، مع شرح العلاقة الثنائية بين سعر الصرف وكل عامل من هذه العوامل .

المحور الأول: ماهية نظام سعر الصرف المعوم

يتم في هذا المحور التعرض لمفهوم سعر الصرف وكذا لمفهوم سعر الصرف المعوم الأكثر شيوعا حاليا والأكثر استخداما وذلك تماشيا مع طبيعة الاقتصاد العالمي المتوجه دوما نحو التحرير والأخذ بمنطق السوق .

1- تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه "عدد وحدات من عملة تسمى (عملة التسعير) مقابل وحدة واحدة من عملة بله آخر تسمى (العملة الأساسية)"¹ أي أنه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات . مع أنه من المتعارف عليه في سوق العملات الأجنبية أنه دوما تكون العملة الضعيفة هي عملة التسعير والعملية القوية هي عملة الأساس، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكثر من الواحد .

2- مفهوم تعويم سعر الصرف:

تطورت أنظمة سعر الصرف عبر التاريخ وتعددت، من حيث تبنيها من طرف الدولة . بحيث أن كل دولة تقوم بإتباع نظام صرف المتماشي وطبيعة اقتصادها، ويعد نظام التعويم لسعر الصرف هو السائد والغالب في معظم البلدان حاليا والذي يتم الصرف فيه من خلا ل سوق الصرف الأجنبي . وفي ظل هذا النظام "يتترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب"²، بحيث "يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف"³، وتتبنى الدول هذا النظام في صورتين .

1-2- التعويم النظيف(الحر):

في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع والشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة⁴.

2-2- التعويم غير النظيف (المدار):

تمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين⁵. وفي ظل التعويم المدار تتدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بوجهين إما بائعا للعملة الوطنية أو مشتريا لها. فحينما تكون بصدد رفع في سعر صرفها تتدخل مشتريا لعملتها لأجل زيادة الطلب على العملة ليرتفع السعر التوازني وبذلك يرتفع سعر صرفها، وقد تتدخل بائعا لأجل خفض سعر الصرف من خلال زيادة المعروض من العملة الوطنية، وبالتالي انخفاض السعر التوازني لهذه العملة.

3- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

سوق الصرف الأجنبي كغيره من الأسواق الأخرى المتعارف عليها منذ القدم في خاصية المكان لكن يتميز بعدم محدودية مكانه على غير عادة باقي الأسواق، بحيث يعرف على أنه: "المكان الذي تجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية، إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع البائع والمشتري، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة الهاتف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية"⁶، ويعتبر سوق الصرف الأجنبي الأكثر اتساعا بحيث يمكن التقاء قوى العرض والطلب من كامل أرجاء المعمورة، وفي جميع الأوقات. ويتم التعامل فيه بأرقام كبيرة جدا من الأموال مقارنة مع باقي الأسواق التقليدية.

4- قوى العرض والطلب العاملة في سوق الصرف الأجنبي:

تتمثل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في نوعين الشركات سواء أفراد أو منظمات وحكومات.

4-1- الشركات والأفراد:

يكون نشاط وعمل الشركات والأفراد في سوق الصرف الأجنبي بهدف المتاجرة في العملات بغرض الربح من خلال تغيير أسعار الصرف وخلق هوامش للربح تستدعي المضاربة من أجل الربح، وقد يقتصر النشاط في سوق الصرف فقط على تسوية المبادلات الأخرى التي تدخل العملة كوسيط لأجل إحقاق الذمم.

4-2- الحكومات:

يكون نشاط الحكومات في سوق الصرف الأجنبي بغرض توجيها العملة نحو معدل يمكن من خلاله التحكم في سياسة سعر الصرف، التي تكفل توازن موازين مدفوعات هذه الدول عند ذلك المعدل، وكذلك

لأجل محاولة توجيه وضعيه البلد الاقتصادية مثل جذب الاستثمارات الأجنبية بغرض التنمية المحلية أو التأثير على وضعيه حركة التجارة الخارجي مثل تشجيع الصادرات وكبح زيادة الواردات .

المحور الثاني: محددات سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير في سعر الصرف ، وذلك في ظل نظام التعويم سواء الحر أو المدار . وفي هذا المحور سيتم عرض أهم وأبرز العوامل المؤثرة فيه .

1- الم عروض النقدي:

يرى فريدمان أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقاتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على الأسعار مستقرة⁷. معنى هذا أنه لأجل المحافظة على مستوى الأسعار يجب أن تكون الزيادة في المعروض النقدي موازية للزيادة في الإنتاج المتناسب هو الآخر مع معدل نمو السكان لأجل ثبات مستوى الأسعار، أما إذا كانت الزيادة في المعروض النقدي لا تتناسب مع الزيادة في الإنتاج ومعدل نمو السكان، فهذا يؤدي إلى تذبذب تنافسية السلع المحلية مع نظيراتها من السلع العالمية بسبب التفاوت الحاصل في مستوى الأسعار الناتج عن تغير المعروض النقدي، وبالتالي تحول الطلب على السلع ذات المستوى المرتفع للأسعار إلى السلع ذات المستوى المنخفض للأسعار .

1-1- إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أكبر من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان:

يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة السلع المحلية مما يؤدي إلى توجه الطلب نحو السلع الأجنبية، وسيزيد بذلك الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق الأجنبي . وبالتالي انخفاض قيمة العملة.

1-2- إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أقل من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان:

سوف يحصل العكس، ستخفض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وبذلك سيزيد الطلب الخارجي على السلع المحلية مخلفا ورائه زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية مؤديا ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة.

2- معدلات الفائدة:

"إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى"⁸، حيث أنه تختلف أسعار الفائدة بين البلدان تبعا لدرجة وفرة أو ندرة رأس المال فيها، ومن الواضح أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس

المال، وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها فائض منه وعلى أساس ذلك سوف ينتقل رأس المال من البلدان الوفيرة برأس المال إلى البلدان النادرة برأس المال على شكل قروض معقودة بينهم بهدف تعظيم الربح.⁹

ومن هذا يبدو أنه هناك مقارنة لأسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة الأجنبية كما يلي:

2-1- أسعار الفائدة المحلية:

في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية سيؤدي هذا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في قيمة العملة.

2-2- أسعار الفائدة الأجنبية:

في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية مقارنة بنظيرتها المحلية سيؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة.

3- معدلات التضخم:

تعد أنظمة سعر الصرف المعمومة من الناحية النظرية أكثر مرونة من أنظمة سعر الصرف الثابتة من حيث تحكمها في معدلات التضخم، بغض النظر عن أسباب التضخم وخصوصاً إذا كان التضخم مستورد. "وطبقاً لهذا التوجه فإنها تتجلى فكرة المصادقية، في أن الدولة التي لديها محاولات جادة ومصادقية لمحاربة التضخم، تقوم بتثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف عملة دولة أخرى، ذات بنك مركزي أكثر كفاءة وذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة¹⁰. وينتج من هذا أنه في ظل تبني نظام سعر الصرف العائم فإنه يؤثر التضخم على سعر الصرف حيث يشتمل على حالتين هما:

3-1- في حالة التضخم المحلي:

كلما زاد التضخم المحلي ارتفعت أسعار السلع المحلية مع نظيراتها الأجنبية هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية يقابله زيادة الطلب على العملة الأجنبية مخلفاً ورائه انخفاض قيمة العملة، يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي عكسية.

3-2- في حالة التضخم العالمي:

كلما زاد التضخم العالمي ارتفعت أسعار السلع العالمية مع نظيراتها المحلية ، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية مخلفا ورائه ارتفاع قيمة العملة، يعني أن العلاقة بين قيمة العملة والتضخم المحلي عكسية، أما العلاقة بين قيمة العملة والتضخم العالمي طردية.

4- الميزان التجاري:

تعمل الصادرات والواردات كمؤثر على سعر الصرف، "حين ما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستنتج قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف"¹¹. معنى هذا أنه هناك حالتين:

4-1- التغيرات في قيمة الصادرات:

في حالة زيادة الصادرات فإنها تساعد على الزيادة والرفع من قيمة العملة، أما إذا انخفضت فلا تؤثر بالزيادة في قيمة العملة.

4-2- التغيرات في قيمة الواردات:

لكن في المقابل إذا زادت الواردات فإنها تخفض من قيمة العملة وإذا انخفضت لا تؤثر بالخفض من قيمة العملة. لكن في غالب الأحيان عندما تزيد الصادرات يقابلها انخفاض الواردات والعكس، إذا فتغير في حجم وقيمة الصادرات طردية مع قيمة العملة أما تغير قيمة وحجم الواردات عكسي مع تغير قيمة العملة.

5- ميزان المدفوعات:

يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف حين "يكون العجز المستمر في ميزان المدفوعات لدولة ما يسبب زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية ويمرور الوقت يؤدي إلى تخفيض قيمة تلك العملة، وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض التكاليف، مما يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي، دخول الاستثمارات الجديدة تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها"¹². ومن خلال ما سبق يمكن توضيح حالي العجز والفائض كما يلي:

5-1- حالة العجز:

يعني أن الطلب على العملة الأجنبية أكثر منه على العملة المحلية ما يعني أن قيمة العملة تنخفض.

5-2- حالة الفائض:

يعني أن الطلب على العملة الأجنبية أقل منه على العملة المحلية ما يعني أن قيمة العملة مرتفعة، وبالتالي العلاقة طردية بين ناتج ميزان المدفوعات وقيمة العملة في الأجل القصيرة.

6- تكاليف الإنتاج المحلية:

يتضح تأثير تكاليف الإنتاج على سعر الصرف وذلك "مع افتراض ثبات تكاليف الإنتاج والأسعار في الخارج فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع أسعاره في السوق المحلية يؤدي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي"¹³. ويكون تحول الاستهلاك وفقا لصورتين واستجابة لحالتين هما إما ارتفاع التكاليف، أو انخفاضها، على المستوى المحلي كالتالي:

6-1- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية:

يعني هذا عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي التوجه إلى السلع الأجنبية يقابله التقليل من الصادرات ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة المعروض من العملة الوطنية في السوق العالمية وهذا مؤداه انخفاض قيمة العملة.

6-2- انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية:

يعني هذا إقبال المستهلك عن المنتجات المحلية، نظرا لانخفاض أسعارها جراء انخفاض تكاليف إنتاجها. وبالتالي العزوف عن السلع الأجنبية، وبالمقابل زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة المعروض من العملة الأجنبية في السوق العالمية. وهذا مؤداه ارتفاع قيمة العملة.

7- الدخل الحقيقي:

يعبر الدخل الحقيقي عن قيمة ما يمكن أن يتحصل عليه البلد من إنتاج وبالتالي فالدخل الفردي الحقيقي هو جزء من الإنتاج الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد كأجر، ولذلك يعد ارتفاعه مؤشر على تحسن الوضع المالي للأفراد بصفة عامة. وبالتالي فإن التوسع في الاستهلاك سيصاحب ظاهرة ارتفاع الدخل الحقيقي ومنه التوسع في الواردات. ووفقا لهذا المدخل نجد وجهين، إما زيادة الدخل المحلية مقارنة مع دخول الدول ذات الرابطة التجارية أو العكس زيادة الدخل الحقيقية للدول الأخرى مقارنة بالدخل المحلية:

7-1- زيادة الدخل الحقيقي المحلي:

من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف ، فكلما كان مرتفعا فكر الفرد في السياحة و اقتناء السلع الأجنبية ما يجعل الطلب على العملة الأجنبية يزيد وبذلك تنخفض قيمة العملة أي أن علاقة تغيره عكسية مع قيمة العملة.

7-2- زيادة الدخل الحقيقي الأجنبي:

من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف، فكلما كان مرتفعا فكر الفرد الأجنبي في السياحة والسلع المحلية، ما يجعل الطلب على العملة المحلية يزيد وبذلك يتوقع قيمة العملة. أي أن علاقته طردية مع قيمة العملة.

8- السياحة:

إن زيادة إقبال السواح على دولة ما يؤدي بزيادة الطلب على عملتها ، وبالتالي فلن عملة تلك الدولة سوف تتوقع مقابل عملات الدول الأخرى¹⁴، وكذلك زيادة إقبال المواطنين على السياحة في البلدان الأجنبية يؤثر سلبا على قيمة العملة.

9- الأخبار والمعلومات:

بسبب اعتماد سعر الصرف على عدد كبير من المتغيرات ، التي يمكن متابعتها من الأ أخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة، أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو بالبيئة الاقتصادية عموما وغيرها من الأ أخبار المتعلقة بالمتغيرات ذات التأثير على توجهات قيمة العملة¹⁵. ولذلك فكلما كانت المعلومات متوفرة وصادقة عن اقتصاد معين، فهذا عامل جيد يجذب المستثمر الأجنبي ويجذبه. وبالتالي المساهمة في جلب المستثمرين، ما يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وبذلك ترتفع قيمة العملة.

المحور الثالث: التحليل البياني لتأثر سعر الصرف بأهم العوامل في ظل التعويم

يتم في هذا المحور استنباط المنحنيات البيانية الموافقة لمنطق النظرية الاقتصادية للعوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل التعويم، وسيتم معالجة كل عنصر بيانيا مع تثبيت بقية العوامل الأخرى.

1- تأثير عرض النقد وحجم نمو السكان على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

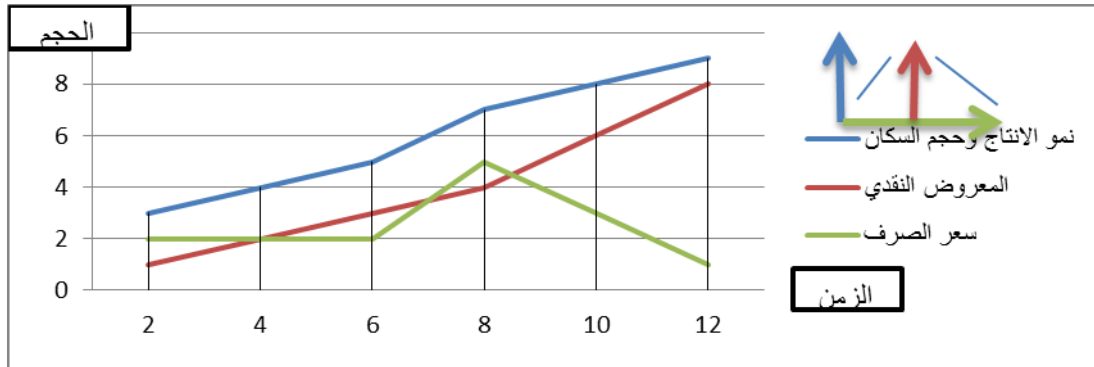
جدول رقم (01): تغير كل من سعر الصرف، المعروض النقدي، مؤشر الإنتاج ونمو السكان، والزمن

| الزمن (الشهر) | نمو الإنتاج وحجم السكان (مؤشر الزيادة %) | المعروض النقدي (مليار وحدة نقدية) | سعر الصرف (عملة أجنبية / 1 عملة محلية) |
|---------------|--|-----------------------------------|--|
| 2 | 3 | 1 | 2 |
| 4 | 4 | 2 | 2 |
| 6 | 5 | 3 | 2 |
| 8 | 7 | 4 | 5 |
| 10 | 8 | 6 | 3 |
| 12 | 9 | 8 | 1 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بياني بين المتغيرين وفق المنحنى التالي، الذي يوضح تأثير تغير المعروض النقدي على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة أن ذلك السعر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (01): أثر كمية المعروض النقدي على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من الإنتاج وحجم السكان وكذا المعروض النقدي ثابت ميله معدوم إذا كان ميل المنحنى الممثل لزيادة نمو الإنتاج وحجم السكان يساوي ميل منحنى المعروض النقدي كما هو ممثل في الفترة [2،4]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان ميل منحنى نمو الإنتاج وحجم السكان ميله أكبر من ميل منحنى المعروض النقدي كما هو مبين في الفترة [4،6]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحنى نمو الإنتاج وحجم السكان أقل من ميل منحنى المعروض النقدي كما هو مبين في الفترة [6،8]، هذا الشكل البياني يمثل تأثير تذبذب حجم الإنتاج المتناسب مع نمو السكان الغير موازي مع تذبذب المعروض النقدي على سعر الصرف نظريا مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

2- تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

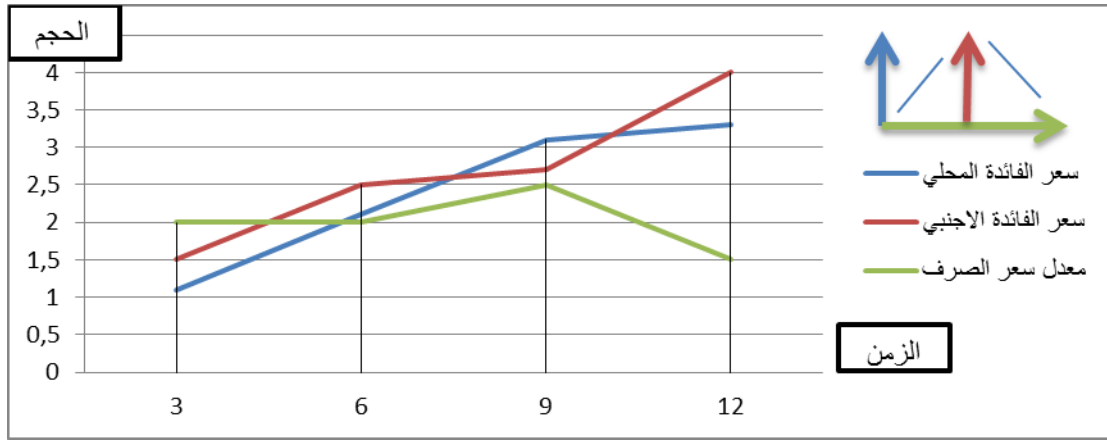
جدول رقم (02): تغير كل من سعر الصرف، سعر الفائدة الأجنبي والمحلي، والزمن

| الزمن (الشهر) | سعر الفائدة المحلي (%) | سعر الفائدة الأجنبي (%) | سعر الصرف (عملة أجنبية / 1 عملة محلية) |
|------------------|---------------------------|----------------------------|---|
| 3 | 1.1 | 1.5 | 2 |
| 6 | 2.1 | 2.5 | 2 |
| 9 | 3.1 | 2.7 | 2.5 |
| 12 | 3.3 | 4 | 1.5 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي، يوضح تأثير تغير سعر الفائدة على سعر الصرف حيث، أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيرين بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيران بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما كان ذلك السعر هو سعر عملة التسعير. وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (02): أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من أسعار الفائدة المحلية وكذا أسعار الفائدة الأجنبية ثابت، ميله معدوم إذا كان ميل منحنى أسعار الفائدة المحلية يساوي ميل منحنى أسعار الفائدة الأجنبية كما هو مبين في الفترة [3، 6]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان منحنى أسعار الفائدة المحلية ميله أكبر من ميل منحنى أسعار الفائدة الأجنبية كما هو مبين في الفترة [6، 9]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحنى أسعار الفائدة المحلية أقل من ميل منحنى أسعار الفائدة الأجنبية كما هو موضح في الفترة [9، 12].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب أسعار الفائدة المحلية مع تذبذب أسعار الفائدة الأجنبية على سعر الصرف نظريا في ظل ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف المقصود من جهة بلد عملة الأساس.

3- تأثير التضخم على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

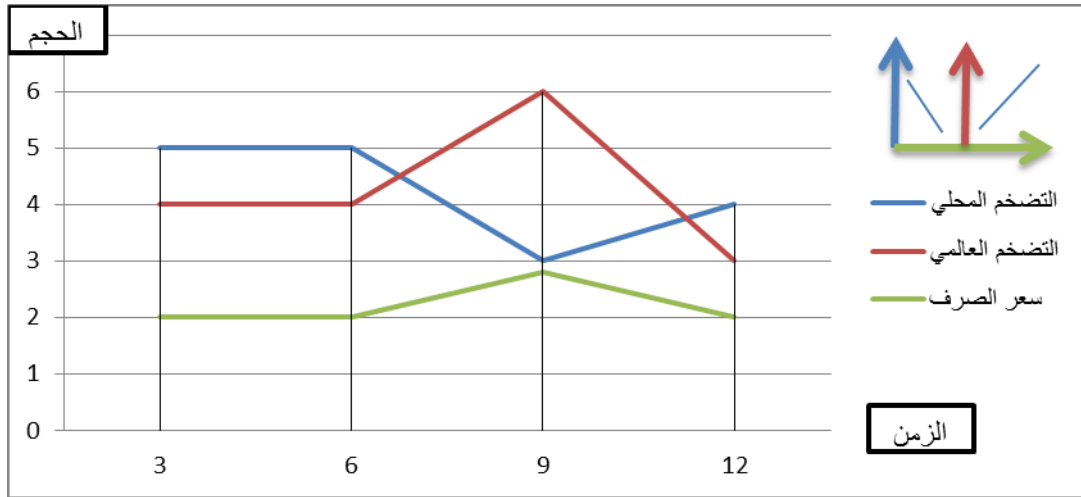
جدول رقم (03): تغير كل من سعر الصرف، التضخم العالمي، التضخم المحلي، والزمن

| الزمن (الشهر) | التضخم المحلي (%) | التضخم العالمي (%) | سعر الصرف (عملة أجنبية / 1 عملة محلية) |
|------------------|----------------------|-----------------------|---|
| 3 | 5 | 4 | 2 |
| 6 | 5 | 4 | 2 |
| 9 | 3 | 6 | 2.8 |
| 12 | 4 | 3 | 2 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير التضخم على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيرين بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيران بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما إذا كان ذلك السعر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (03): أثر التضخم على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من التضخم المحلي وكذا التضخم العالمي ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى التضخم العالمي يساوي ميل منحنى التضخم المحلي كما هو مبين في الفترة الزمنية [3، 6]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحنى التضخم العالمي

أكبر من ميل منحني التضخم المحلي كما هو مبين في الفترة [6، 9]. ويكون ميل منحني سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحني التضخم العالمي أقل من ميل منحني التضخم المحلي كما هو مبين في الفترة [9، 12]. هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب التضخم المحلي مع تذبذب التضخم العالمي على تغير سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

4- تأثير الواردات والصادرات على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

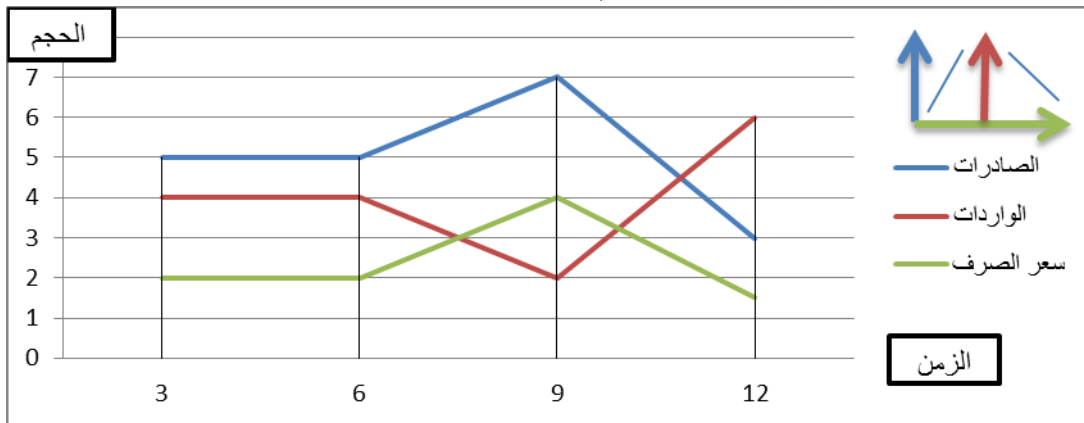
جدول رقم (04): تغير كل من سعر الصرف، الصادرات، الواردات، والزمن

| سعر الصرف (عملة أجنبية / 1 عملة محلية) | الواردات (مليار وحدة نقدية) | الصادرات (مليار وحدة نقدية) | الزمن (الشهر) |
|---|--------------------------------|--------------------------------|------------------|
| 2 | 4 | 5 | 3 |
| 2 | 4 | 5 | 6 |
| 4 | 2 | 7 | 9 |
| 1.5 | 6 | 3 | 12 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير تغير كل من الواردات والصادرات على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما إذا كان ذلك السعر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (04): أثر التغيرات في قيمة الواردات والصادرات على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من الصادرات وكذا الواردات ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحني الصادرات يساوي ميل منحني الواردات كما هو مبين في الفترة [3، 6]. ويكون

ميل منحني سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحنى الصادرات أكبر من ميل منحنى الواردات، كما هو مبين في الفترة [6، 9]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحنى الصادرات أقل من ميل منحنى الواردات كما هو في الفترة [9، 12].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب الصادرات والواردات على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

5- تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

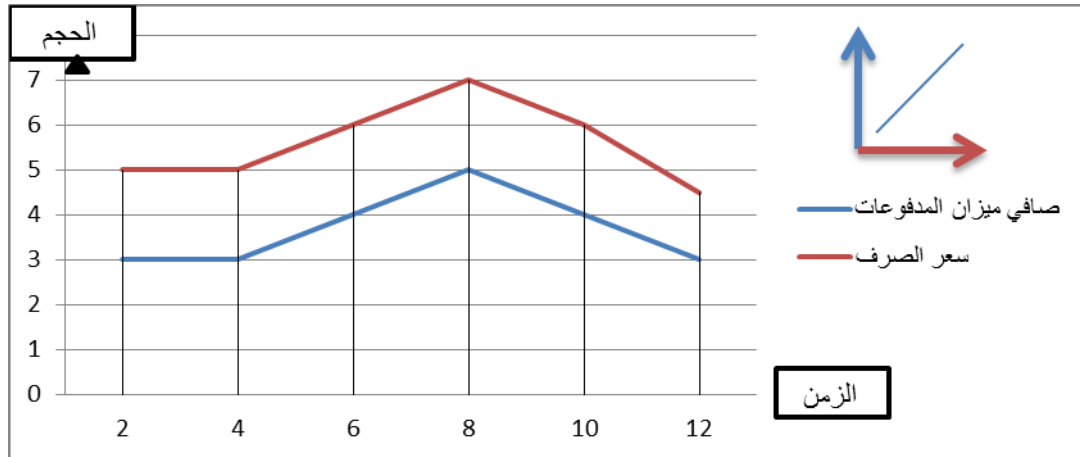
جدول رقم (05): تغير كل من سعر الصرف، صافي ميزان المدفوعات، والزمن

| الزمن (الشهر) | صافي ميزان المدفوعات (مليار وحدة نقدية) | سعر الصرف (عملة أجنبية / 1 عملة محلية) |
|------------------|--|---|
| 2 | 3 | 5 |
| 4 | 3 | 5 |
| 6 | 4 | 6 |
| 8 | 5 | 7 |
| 10 | 4 | 6 |
| 12 | 3 | 4.5 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما إذا كان ذلك السعر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (05): أثر تغير صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (05)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير صافي ميزان المدفوعات ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى صافي ميزان المدفوعات ثابت كما هو مبين في الفترة الزمنية [2، 4]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحنى صافي ميزان المدفوعات موجب كما هو مبين في الفترة [4، 8]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحنى صافي ميزان المدفوعات سالبا كما هو في الفترة [8، 12].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

6- تأثير تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

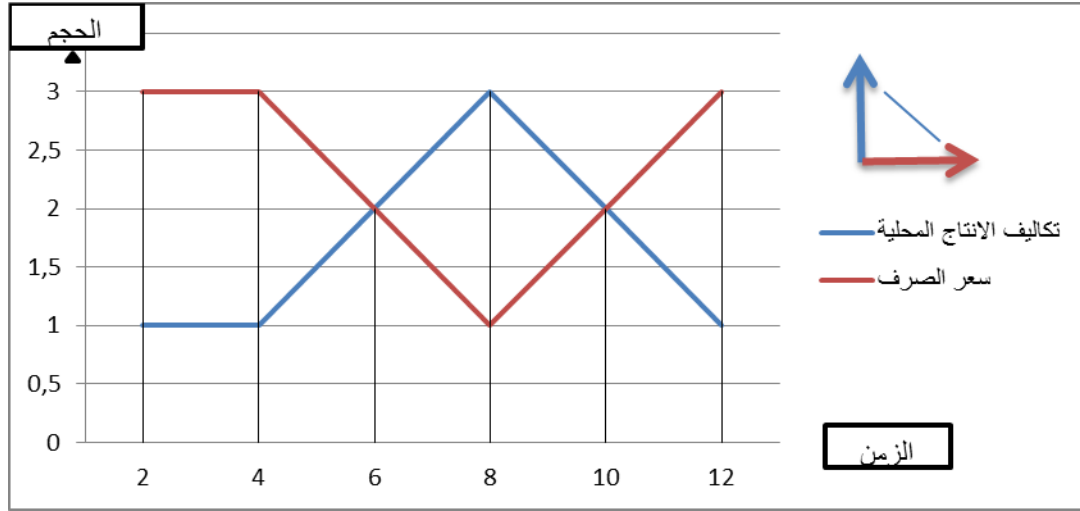
جدول رقم (06): تغير كل من سعر الصرف، تكاليف الإنتاج المحلية، والزمن

| الزمن (الشهر) | تكاليف الإنتاج المحلية (مليار وحدة نقدية) | سعر الصرف (عملة أجنبية/1 عملة محلية) |
|------------------|--|---|
| 2 | 1 | 3 |
| 4 | 1 | 3 |
| 6 | 2 | 2 |
| 8 | 3 | 1 |
| 10 | 2 | 2 |
| 12 | 1 | 3 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما إذا كان ذلك السعر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (06): أثر التغير في تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (06)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير تكاليف الإنتاج المحلية ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى تكاليف الإنتاج المحلية ثابت، كما هو مبين في الفترة الزمنية [2، 4]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان ميل منحنى تكاليف الإنتاج المحلية سالبا، كما هو مبين في الفترة [4، 8]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحنى تكاليف الإنتاج المحلية موجب، كما هو في الفترة [8، 12].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

7- تأثير الدخل الحقيقية على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

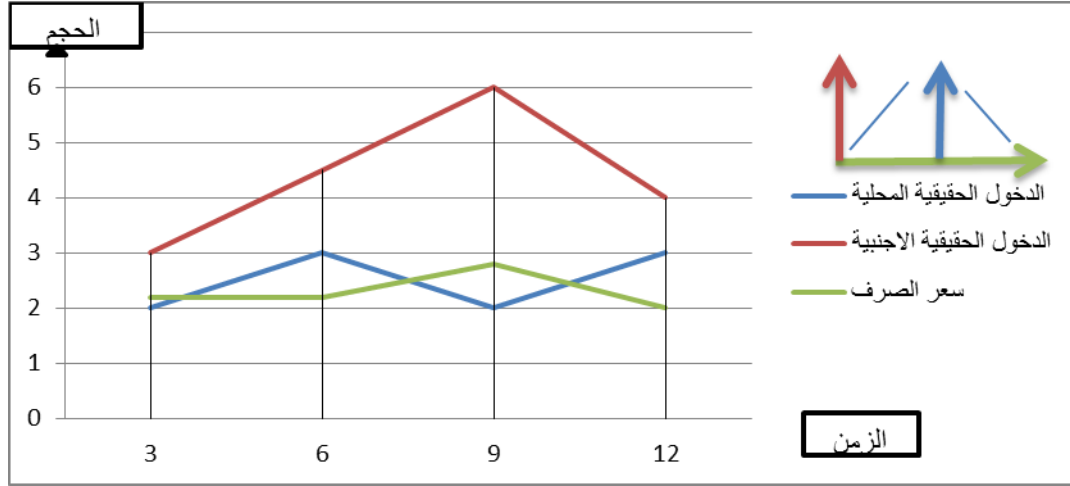
جدول رقم (07): تغير كل من سعر الصرف، الدخل الحقيقية الأجنبية والمحلية، والزمن

| الزمن (شهر) | الدخل الحقيقية المحلية (مليار وحدة نقدية) | الدخل الحقيقية الأجنبية (مليار وحدة نقدية) | سعر الصرف (عملة أجنبية / 1 عملة محلية) |
|-------------|---|--|--|
| 3 | 2 | 3 | 2.2 |
| 6 | 3 | 4.5 | 2.2 |
| 9 | 2 | 6 | 2.8 |
| 12 | 3 | 4 | 2 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير الدخل الحقيقية على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما إذا كان ذلك الس عر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (07): أثر التغير في الدخل الحقيقية على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (07)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من الدخل الحقيقية المحلية وكذا الدخل الحقيقية الأجنبية ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى الدخل الحقيقية المحلية يساوي ميل منحنى الدخل الحقيقية الأجنبية، كما هو مبين في الفترة [3، 6]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان ميل منحنى الدخل الحقيقية الأجنبية أقل من ميل منحنى الدخل الحقيقية المحلية، كما هو مبين في الفترة [6، 9]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحنى الدخل الحقيقية المحلية، أقل من ميل منحنى الدخل الحقيقية الأجنبية، كما هو في الفترة [9، 12].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب الدخل الحقيقية المحلية والدخل الحقيقية المحلية على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

8- تأثير النفقات السياحية على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

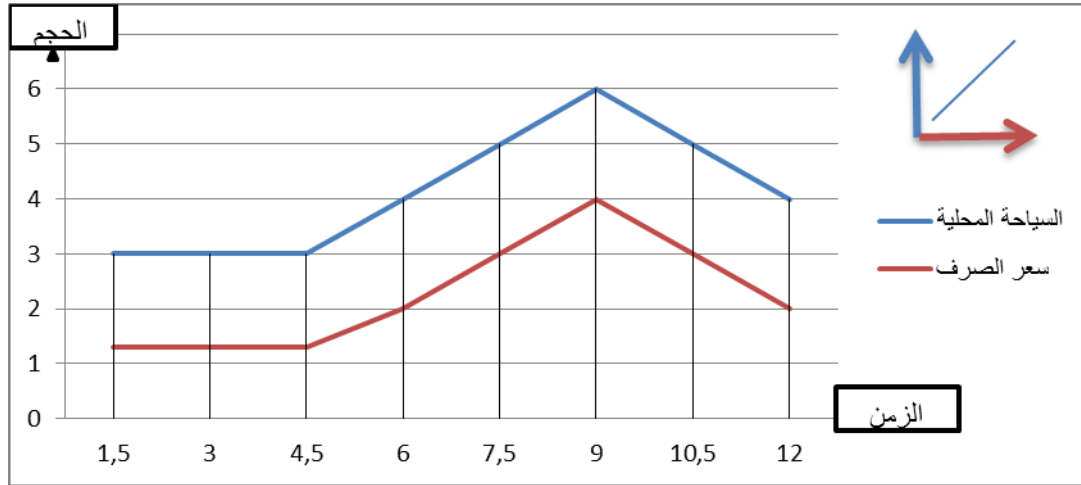
جدول رقم (08): تغير كل من سعر الصرف، السياحة المحلية، والزمن

| الزمن (الشهر) | السياحة المحلية (مليار وحدة نقدية) | سعر الصرف (عملة أجنبية/1 عملة محلية) |
|------------------|---------------------------------------|---|
| 1.5 | 3 | 1.3 |
| 3 | 3 | 1.3 |
| 4.5 | 3 | 1.3 |
| 6 | 4 | 2 |
| 7.5 | 5 | 3 |
| 9 | 6 | 4 |
| 10.5 | 5 | 3 |
| 12 | 4 | 2 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير النفقات السياحية على سعر الصرف حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما إذا كان ذلك السعر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (08): أثر النفقات السياحية على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين على بيانات الجدول رقم (08)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير السياحة المحلية ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى السياحة المحلية ثابت، كما هو مبين في الفترة الزمنية [1.5، 4.5]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحنى السياحة المحلية موجب، كما هو مبين في الفترة [4.5، 9]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحنى السياحة المحلية سالبا، كما هو في الفترة [9، 12]. هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب السياحة المحلية على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

9- تأثير المعلومات على سعر الصرف:

من خلال الجدول التالي:

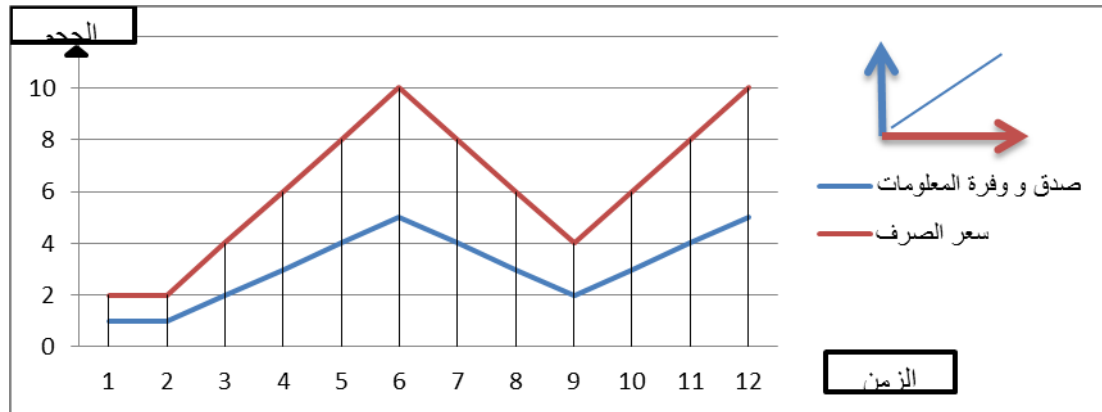
جدول رقم (09): تغير كل من سعر الصرف، مؤشر صدق ووفرة المعلومات، والزمن

| الزمن (الشهر) | صدق ووفرة المعلومات (مؤشر جودة المعلومة ووفرته) | سعر الصرف (عملة أجنبية/1 عملة محلية) |
|------------------|--|---|
| 1 | 1 | 2 |
| 2 | 1 | 2 |
| 3 | 2 | 4 |
| 4 | 3 | 6 |
| 5 | 4 | 8 |
| 6 | 5 | 10 |
| 7 | 4 | 8 |
| 8 | 3 | 6 |
| 9 | 2 | 4 |
| 10 | 3 | 6 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الخلفية النظرية

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير المعلومات على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير. وذلك في حالة ما إذا كان ذلك المعر هو سعر عملة التسعير.

شكل رقم (09): أثر صدق ووفرة المعلومات على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (09)

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن توفر المعلومة وصدقها ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى صدق ووفرة المعلومات ثابت كما هو مبين في الفترة الزمنية [3،1]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحنى صدق ووفرة المعلومات موجب، كما هو مبين في الفترة [6،2]، وكذا الفترة الزمنية [12،9]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحنى صدق ووفرة

المعلومات سالبة، كما هو في الفترة [6،9]. هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب صدق ووفرة المعلومات على سعر الصرف نظرياً، مع ثبات العوامل الأخرى. ويكون العكس في حالة ما إذا كان سعر الصرف من جهة بلد عملة الأساس.

الخاتمة:

توسع نظام التعويم وساد وتم تبنيه في معظم دول العالم وذلك لتماشيه مع مبدأ الحرية الاقتصادية، ومن خلاله تم إضفاء المصادقية على السياسة النقدية، ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات تلقائياً وكذلك بتبنيه تتخلص الحكومة من مسؤولية انخفاض سعر الصرف الذي لا يحبذ الشعب، وكذلك يساعد الاقتصادات الوطنية في الاندماج والتماشي مع الاقتصاد العالمي وذلك لمرونته. كما يساعد البنوك المركزية في التخلي على الاحتفاظ بالأرصدة من العملة الأجنبية كاحتياطات، وبالتالي يتضح أن سعر الصرف يتأثر بقوة العرض والطلب الناتجة بدورها عن عدة عوامل نظراً لتشعب العوامل التي تدخل في العرض والطلب، وهذه العوامل يمكن أن تؤثر في اتجاهين إما بالرفع في سعر الصرف أو خفضه وقد تؤثر عليه مجتمعة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير هذه العوامل دون تأثير سعر الصرف. إذا يتبين أن الفرضية الجزئية الثانية والتي نصها كالتالي " يتغير سعر الصرف استجابة لتغير أحد أو كل العوامل المؤثرة فيه في اتجاهين إما طردياً أو عكسياً " صحيحة، وكذلك تم الوصول إلى مخططات بيانية تفسر ظاهرة تأثير سعر الصرف بهذه العوامل كل على حدى وبهذا يمكن الحكم على صحة الفرضية الرئيسية التي تمت الدراسة حولها والتي كان نصها كما يلي " يطال سعر الصرف في ظل نظام التعويم تأثير من عوامل متعددة، ولكي يتم فهم ظاهرة التأثير دون تعقيد للباحث يمكن إعطاء تفسير بياني للعلاقة بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه"، حيث تم التوصل إلى مخططات بيانية يمكن أن تساعد في فهم علاقة هذه المتغيرات بسعر الصرف.

الاستنتاجات والمقترحات:

- يمكن الخروج اعتماداً على ما تقدم بالاستنتاجات على النحو الآتي:
- التقلبات في قيمة العملات الوطنية تخضع لمنطق العرض والطلب وبذلك لا يمكن للحكومات السيطرة على التذبذب في سعر الصرف، إنما يتبع تغير عدة عوامل، التي تعكس مكانة الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ومنه يمكن أن نخلص إلى أنه:
 - إذا كانت قيمة العملة تتجه نحو الارتفاع والتحسين، فإن الأعوان الاقتصاديين تزيد ثقتهم في العملة الوطنية مما يشجع الاستثمار؛
 - إذا كانت قيمة العملة تتجه نحو الانخفاض فإن الأعوان الاقتصاديين يفقدون ثقتهم في العملة الوطنية، مما يقلص نشاط الاستثمار؛

- قوة وتكامل القطاعات الاقتصادية المختلفة تساهم وتساعد على التنبؤ بسعر الصرف وكذلك تحد من تقلبه وبذلك يكون مصدر قوة لأنه مستقر ويستبعد طابع المضاربة والمجازفة؛
 - إذا كان الاقتصاد غير متوازن في بنيته وهيكله، فإنه يزيد من حافة عدم لقدرة على التنبؤ بسعر صرفه المستقبلي، ويضفي حالة من التخوف والمجازفة على المتعاملين والناشطين في سوق الصرف الأجنبي وكذا مختلف الأعوان الاقتصاديين في شتى المجالات.
- استنادا على الاستنتاجات الآتية الذكر، يمكن تقديم جملة من المقترحات . لعل من أهمها ما نوجزه في العناصر التالية:
- يجب بناء اقتصاد متوازن بجميع قطاعاته للسيطرة والحد من تقلب أسعار الصرف؛
 - حتى يعكس سعر الصرف الصورة الحقيقية لحالة الاقتصاد يجب تركه يتحدد وفق لقوى العرض والطلب النزيه حسب حاجة كل قطاع دون دخول الدولة كطرف لتعديله.

الهوامش والمراجع:

¹. Christopher D. Piros, Jerald E. Pinto.(2013). *Economics for Investment Decision Makers: Micro, Macro, and International Economecs*, (1st ed), New Jersey, USA, CFA Institute Investment Series, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken. p. 62.

². محمد، راتول.(2006). الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونة وإعادة التقويم، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 1(4). ص. 240.

³. المرجع نفسه.

⁴. المرجع نفسه. ص ص. 240-241.

⁵. المرجع نفسه. ص. 241.

⁶. http://marketing4umarketing.blogspot.com/2013/09/blog-post_9579

(P.C) le : 29/10/2016

⁷. عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي.(2010). *سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية*، (ط1)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع. ص. 62.

⁸. عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي. المرجع السابق. ص. 65.

⁹. صبحي حسون، الساعدي إباد، حماد عبد.(2011). أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 4(7). ص. 94.

¹⁰. عماد، عمر محمود علي الهنداوي.(2011). *علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري*، مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص. 61.

- ¹¹. نفيسة، ناصر. (2011). أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الناميّة: دراسة حالة الجزائر، الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص. 68.
- ¹². موردخاي، كريانين، تعريب محمد، إبراهيم منصور علي، مسعود عطية. (2007). الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، (ط1)، الرياض، السعودية، دار المريخ للنشر. ص. 265.
- ¹³. محمد كمال، الحمزاوي. (2004). سوق الصرف الأجنبي، (ط1)، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه. ص. 41.
- ¹⁴. عمار، جعفري. (2013). إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل ا لتوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010، الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. ص. 20.
- ¹⁵. المرجع نفسه. ص. 20.